

شروط إصدار البطاقات

تخضع جميع التعاملات ببطاقة بنك فيصل الإسلامي المصري لأحكام قانون إنشاء البنك رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ المعدل برقم ٤١ لسنة ١٩٨١.

التعريفات والمصطلحات العامة:

- البنك: يقصد به بنك فيصل الإسلامي المصري.
- البطاقة: يقصد بها بطاقة الدفع الإلكتروني وهي بطاقة مدينة يتوقف قبولها لإجراء أي عملية على الرصيد المتاح بحساب العميل المرتبط بالبطاقة ويتم التأثر مباشرة بقيمة العمليات على حساب العميل.
- حامل البطاقة: يكون أصلياً إذا كانت البطاقة صادرة لصاحب الحساب الأصلي لدى البنك أما إذا أصدر صاحب الحساب أي بطاقة لأحد من تابعيه فيعتبر حاملها إضافي وتكون بطاقته الإضافية لها نفس صلاحيات وعليها نفس مسئوليات البطاقة الأصلية (حسب تعليمات صاحب الحساب الأصلي).
- نوع البطاقة المصدرة: يقوم العميل بطلب البطاقات المتاحة بعد تأكد البنك من استيفائه لشروط إصدارها واستخدامها.

تعريف خصائص البطاقة:

١. مدة صلاحية البطاقة خمسة أعوام ويحق للبنك تعديلها وفقاً لسياسات البنك و/أو تعليمات البنك المركزي المصري كما تجدد البطاقة تلقائياً ما لم يكن رصيد الحساب متاح بالعمولات المقررة أو ما لم يخطر العميل صاحب الحساب الأصلي بعدم التجديد قبل انتهاء سريان البطاقة بمدة ٦٠ يوم على الأقل، كما يشترط عند تجديد نوع البطاقة المصدرة أن يكون صاحب الحساب الأصلي مستوفى شروط إصدار واستخدام هذا المنتج.
٢. يتم التعامل بالبطاقة وفقاً لما أقرته السياسات الداخلية للبنك عند إجراء عمليات السحب النقدي من الصرافات الآلية ATM وكذا عند تنفيذ عمليات الشراء أو الحصول على خدمات من خلال نقاط البيع POS أو من خلال استخدام على شبكة الإنترنت على أن يلتزم العميل بأن تكون العمليات التي يقوم بتنفيذها متوافقة مع الشريعة الإسلامية الغراء.
٣. لصاحب الحساب الأصلي الحق في إصدار بطاقات إضافية لأي شخص ويكون مسؤل ومسئولة كاملة عن أي التزامات تترتب على استخدام البطاقات الإضافية.
٤. يفوض صاحب الحساب الأصلي بنك فيصل الإسلامي المصري في خصم جميع الالتزامات المالية الناتجة عن استخدام البطاقات المصدرة له "أصلية، إضافية" وذلك في تنفيذ كافة العمليات (على أن يتم تنفيذ العمليات بسعر الصرف يوم تسوية العملية حال اختلاف عملة العملية عن عملة الحساب)، وكذلك المصروفات المصاحبة لعملية الإصدار / التجديد / بدل فاقد ... الخ.
٥. يقر صاحب الحساب الأصلي بصدقه ما يتم قيده على حساباته نتيجة استخدام البطاقات المصدرة له سواء كانت أصلية أو إضافية وأن يكون مسؤل عن مراجعة هذه العمليات ومتابعتها وفي حال عدم اعتراضه على أي من هذه العمليات المنفذة بالبطاقات خلال ١٢٠ يوم من تاريخ تنفيذ العملية تعتبر العمليات صحيحة مهما كانت طبيعتها وقيمتها.
٦. يمكن استخدام البطاقة بدون إدخال رقم سري باستخدام الخاصية اللاتلامسية بعد أقصى ٣ حركات يومية وحد أقصى ٦٠٠ جم للعملية الواحدة (أو ما يعادلها بالعملة الأخرى في حالة البطاقة البلاستيكية عملات) ويحق للبنك تعديل عدد وقيمة المعاملات اللاتلامسية (بدون إدخال رقم سري) من وقت لآخر حسبما يترأى للبنك والتي ستكون متاحة على الموقع الإلكتروني للبنك وكذا شاشات الصرافات الآلية للبنك، وفي حالة عدم رغبة العميل استخدام هذه الخاصية يطلب من البائع أن يستخدم البطاقة بالطريقة المعتادة بإدخال الرقم السري بعد إدخال البطاقة في نقطة البيع (باستخدام خاصية Smart chip).
٧. تفاصيل حد التعامل اليومي متاحة على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك ويقر العميل بأنه قد قام بالإطلاع عليها والموافقة على تفاصيل حد التعامل الذي قام باختياره مع حق البنك في تعديلها بالزيادة أو النقصان طبقاً لتعليمات البنك وتعليمات البنك المركزي المصري وسوف يتم تحديث الموقع الإلكتروني وكذلك شاشات الصرافات الآلية للبنك بالحدود في حال تعديلها.
٨. تعليمات تفعيل البطاقات وطريقة استخدامها أو إعادة تشغيلها وللاطلاع على كافة الشروط والأحكام وشروط الحسابات الراكدة والعمولات والمصاريف وكيفية تقديم الشكاوى.... الخ، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني للبنك.

مسئولية الحفاظ على البطاقة:

١. حامل البطاقة أصلي / إضافي مسؤل عن سلامة حفظ البطاقة وعدم إفشاء الرقم السري للمغير لأي سبب من الأسباب أو تسليمها للمغير حيث أن البطاقة يمكن استخدامها لتلامسها وفقاً لحد التعامل اليومي.
٢. وفي حالة فقد أو سرقة البطاقة أو رقمها السري أو أي بيانات خاصة بالبطاقة فإن حامل البطاقة يكون مسؤلًا مسؤولة كاملة عن أي استخدامات تتم بالبطاقة قبل قيام العميل بالإبلاغ عن ذلك ويتم إيقاف البطاقة بالاتصال بمركز الاتصال (١٩٨٥١)
٣. عدم الإفصاح لأي شخص عن معلومات خاصة بحساباتكم، بطاقتكم، الرقم المدون يظهر البطاقة، كلمات المرور أو رموز الأمان التي تصلكم عبر الرسائل النصية علماً بأن البنك لن يطالبكم أبداً بالإفصاح عن أي من هذه المعلومات، وكذلك عدم فتح أي رابط إلكتروني غير موثوق يرد إليكم عبر الرسائل النصية أو الإلكترونية، وفي حالة حدوث ذلك يرجى الإبلاغ الفوري على ١٩٨٥١ أو التوجه إلى أقرب فرع للبنك لإيقاف البطاقة.
٤. يحق للبنك إيقاف استخدام البطاقة عند إساءة استخدامها من قبل مستخدم البطاقة.
٥. يلتزم العميل بالتحذيرات والتنبيهات الأمنية على الموقع الإلكتروني للبنك وكذا الرسائل التي ترد من البنك.

شروط عامة

١. لا يحق لحامل البطاقة الاعتراض على صحة أو عدم شمول توقيعه على قسائم المشتريات أو الخدمات التي تم تنفيذها ببطاقته حيث تعتبر قسائم البيع نافذة وصحيحة طالما أثبت عليها أو تحتوي على بيانات البطاقة التي استخدمت في تنفيذ العمليات الإلكترونية "سحب نقدي - مشتريات".
٢. يلتزم حامل البطاقة صاحب الحساب الأصلي بموافقة البنك بأي تعديلات تطرأ على عنوان المراسلات أو أرقام الهواتف الخاصة به وفي حالة عدم قيامه بذلك عليه تحمل مسؤولية كافة ما يترتب على ذلك.
٣. على حامل البطاقة "صاحب الحساب الأصلي" التوقيع على جميع مكاتباته الموجهة إلى البنك بالتوقيع المعتمد لدى البنك.
٤. يقر العميل بموافقة على قبول استخدام البنك للوسائل الإلكترونية للحصول على موافقة العميل على أي تغييرات في الشروط والأحكام الخاصة بالخدمات المصرفية وكذلك الاشتراك مستقبلاً في كافة الخدمات المصرفية الحالية والمستقبلية.
٥. من حق صاحب الحساب الأصلي أن ينهي عقد البطاقات المصدرة له "أصلية / إضافية" بشرط إبلاغ البنك كتابة لإلغاء البطاقات "أصلية / إضافية" مع تحمله للالتزامات المالية عن أي عمليات تم تنفيذها قبل طلب الإلغاء.
٦. على حامل البطاقة عدم إعادة استخدام البطاقة التي تم الإبلاغ عن فقدها أو سرقتها حال العثور عليها حيث أن استخدامها سيترتب عليه تعرضه للمساءلة القانونية.
٧. يقر العميل بأن إلغاء إحدى البطاقات (أصلية / إضافية) لا يؤثر على التعامل بالبطاقة الأخرى التي لم يطلب إلغاؤها.
٨. على حامل البطاقة صاحب الحساب الأصلي (تحديد حد التعامل اليومي لعمليات السحب النقدي والمشتريات للبطاقة الأصلية أو الإضافية الصادرة له وكذلك تحديد الحسابات المطلوب التعامل عليها).
٩. تعتبر المكاتبات وكشوف الحسابات في وصولت إلى علم حامل البطاقة بمجرد إرسالها بالبريد على آخر عنوان لدى البنك.
١٠. تعتبر الرسائل الإلكترونية / النصية هي الوسيلة القانونية الرئيسية لإبلاغ العميل بعمليات الخصم على حسابه نتيجة استخدام البطاقات الآلية.
١١. البنك غير مسؤل عن أية خلافات تنشأ بين حامل البطاقة والتاجر حول السلع والخدمات موضع التعامل بينهما كما لا توجد على البنك أي مسؤولية في حالة رفض أو تقصير أي تاجر في قبول البطاقة.
١٢. اتفق كل من البنك وحامل البطاقة على أن العمليات المثبتة بكشوف الحسابات نتيجة استخدام البطاقات الصادرة له يمكن مراجعتها من واقع بيانات مستندات البنك الإلكترونية وتعتبر الوسيلة الوحيدة للإثبات وتعتبر حجة قانونية قاطعة ملزمة "لصاحب الحساب الأصلي".
١٣. يحتفظ البنك بحقه في إنهاء عقد إصدار البطاقات حال إخلال حامل البطاقات بشروط التعاقد على إصدار البطاقات وعلى أن يقوم البنك بإخطار العميل بذلك.
١٤. للبنك الحق في تعديل أسعار العمولات والمصاريف الخاصة بالخدمة في أي وقت.
١٥. جميع بيانات العملاء تتمتع بالسرية بما يتوافق مع الشروط والأحكام المحلية والدولية والعالمية الواردة بالقوانين والتعليمات والاتفاقيات الحكومية واللوائح الإدارية والتوصيات والممارسات المطبقة.
١٦. يخضع عقد إصدار البطاقات لأحكام القانون المصري وتكون محاكم القاهرة أو المحكمة الكائن في دائرتها فرع البنك الذي أبرم في دائرته هذا العقد وحدها المختصة قانونياً ومكانياً بالفصل في أي نزاع ينشأ من هذا العقد.
١٧. يحق للبنك اعدام البطاقات المصدرة أو المجددة سواء الأصلية و/أو الإضافية حال عدم قيام العميل باستلامها وفقاً للفترة القانونية التي يقرها البنك.
١٨. توفير خدمة مساعدة العملاء عن طريق " مركز الاتصال " Call Center على رقم ٩٨٥١ على مدار الساعة لتلبية طلبات العملاء (استفسارات / اعتراضات عن عمليات / الخ).
١٩. في حالة قيام البنك بالنشر عن أي تعديلات أو إضافات أو إلغاء أي خدمات أو إشططة بالبطاقات على إحدى وسائل النشر المتعارف عليها وهي على سبيل المثال وليس الحصر الموقع الإلكتروني، شاشات الصراف الآلي، رسائل نصية وخلافه فإن مسؤولية البنك تنتفي عن أي ضرر قد يحدث للعميل.
٢٠. سيتم إخطار العميل عند توقف الخدمة أو عمل صيانة بأي وسيلة ممكنة بإحدى وسائل النشر المتعارف عليها وهي على سبيل المثال وليس الحصر (موقع البنك الإلكتروني، شاشات الصراف الآلي بمصر، رسائل نصية.... الخ).
٢١. يحق للبنك تعديل تفاصيل حد التعامل اليومي أو تعديل كافة الشروط والأحكام والخدمات الواردة أعلاه، وسيتم إخطاركم بأحد وسائل النشر المتعارف عليها وهي على سبيل المثال وليس الحصر (موقع البنك الإلكتروني، شاشات الصراف الآلي بمصر، رسائل نصية.... الخ) كما تعتبر التعديلات المدخلة على هذه الشروط والأحكام جزءاً لا يتجزأ منها.
٢٢. يعتبر توقيع العميل على طلب إصدار البطاقة إقراراً منه بالإطلاع على كافة الشروط والأحكام الواردة بطلب الإصدار وكذلك لائحة العمولات والمصاريف والموافقة عليها.